الفصل الخامس

السياسة الخارجية البرازيلية: البحث عن دور متعاظم

(أ) أسبا

(ب) أسا

(ج) السيلاك

(ء) المركسور

(هـ) البريلس

(و) أبا

(ز) الأوناسور

obeikan.com

السياسة الخارجية: البحث عن دور متعاظم

بنهج وسياسات مختلفين تماما عن نهج وسياسات حكومة فرناندو أنريك كاردوسو (1995–2002) التى تبنت النيوليبرالية فى البرازيل، وتعاونت مع المروجين لها فى العالم. جاءت سياسات لولا لتكن معارضة للنيوليبرالية وأخذت مسارا تدريجيا للتغلب على تلك السياسات.

ساعدت الظروف حينذاك على حجب الخلافات والاختلافات بين الحكومتين لبعض الوقت، خاصة مع استمرار سياسة نقدية متشددة، من قبل هنريك ميريليس، رئيس البنك المركزى فى البرازيل. ولكن سرعان ما أظهرت السياسات الخارجية المتبعة تلك الخلافات بشكل واضحة. بالمعنى الدقيق للكلمة، يمكننا القول أن السياسة الخارجية استطاعت ان ترى وتتوقع السياسات التدريجية التى تقوم بها حكومة لولا، لكونها سياسات تنتقد النيوليبرالية وهيمنة الولايات المتحدة منذ البداية.

و قد ساعد على ذلك القادة الداعمين لتلك السياسات، وهم وزير الخارجية سيلسو أموريم، والأمين العام صامويل بينيرو جيماريس.

كما ساهم أيضا فى تلك السياسات أعضاء حزب العمال والرئيس لولا من خلال إنشاء مكتب استشارى خاص لرئيس الجمهورية برئاسة ماركو اوريليو جرسيا، الذى شغل منصب سكرتير العلاقات الدولية لحزب العمال حينذاك.

كما ساهموا أيضا فى صياغة السياسات الخارجية الجديدة للدولة، التى تتعارض من حيث الشكل والمضمون مع النيوليبرالية.

السياسة الخارجية لحكومة الرئيس (لـولا) تطورت من خلال

الأزمات والمراحل الأنتقالية، المتمثله فى أزمة الفكر النيوليبرالى، فى الوقت الذى كان النقد البناء لا يزال يتعافى من آثار أكثر من عقدين من السياسيات والأيديولوجيات الدفاعية، وأزمة الهيمنة الأمريكية، حيث فى تلك الفترة لم تكن هناك قوى أخرى على الساحة الدولية، فوجود قوى أخرى يحفز من تشكيل التكتلات الإقليمية والتحالفات بجميع انواعها، وأزمة النمط الحالى للتراكم الرأسمالى، فلم تكن هناك رؤية واضحة للبدائل، وأزمة النموذج المتحفظ النيوليبرالى للتنمية فى أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل. التى أصبحت تسير نحو التحول إلى ما بعد النيوليبرالية، انتظارا لنماذج بديلة.

تعتبر أزمة الرأسمالية النيوليبرالية عنصرا مركزيا فى هذا الوضع العالمى، والتى نتجت من خلال أزمة كلاسيكية ناتجة من التراكم عبر فترات طويله. ب) استنفاد «القدرة على الحكم» لمؤسسات بريتون وودز. ج) النطاق المحدود للاستهلاك الغير مستدام للاقتصاد الأمريكي. د) ديناميكية المضاربات المالية. وتشير هذه المتغيرات لفترة من عدم الاستقرار الدولى، فضلا عن ظهور حلول وسيطة مؤقتة، غير فعالة.

على المدى القصير والمتوسط، يرتبط عدم الاستقرار بالأزمة الرأسمالية النيوليبرالية وتراجع الهيمنة الأمريكية. وعلى المدى الطويل، فإنه يرتبط بالتناقض المتزايد بين «العولمة» للمجتمع البشرى مقابل الطبيعة المحدودة للمؤسسات السياسية الوطنية والدولية.

فى ظل تلك الابعاد الثلاثة من عدم الاستقرار تكون الحاجة إلى وجود بدائل أكثر إلحاحا، وفى نفس الوقت يكون من الصعب بناء تلك البدائل. النموذج القديم لا يعمل بشكل صحيح، ولكن لا يزال قويا جدا، وهناك نماذج اقتصادية وسياسية جديدة تأخذ طريقها فى الظهور،

ولكنها لاتزال ضعيفة لكى تفرض على الساحة.

ومن هذه المنطلق، تأتى السياسة الخارجية لحكومة لولا، والتى تحترم أولا المعالم التى وضعها دستور جمهورية البرازيل الاتحادية، والذى تم اعتماده فى عام 1988، حيث المادة رقم 4 التى تنص على أن جمهورية البرازيل الاتحادية تحكمها فى علاقاتها الدولية المبادئ التالية: الاستقلال الوطنى. سيادة حقوق الإنسان، حق تقرير المصير، عدم التدخل، المساواة بين الدول، الدفاع عن السلام، التسوية السلمية للنزاعات، التنصل من الإرهاب والعنصرية؛ التعاون بين الشعوب من أجل تقدم الإنسانية؛ ومنح اللجوء السياسي.

تنص فقرة المادة 4 أيضا على أن «جمهورية البرازيل الاتحادية يجب أن تسعى للإندماج الاقتصادى والتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية من أجل شعوب أمريكا اللاتينية، وبهدف تشكيل مجتمع يضم أمم أمريكا اللاتينية».

من خلال تلك المعايير الدستورية استخدمت حكومة لولا سياساتها الخارجية كأداة هامة لتحقيق مايلى: أ) التنمية الوطنية والتكامل الإقليمى والحد من مواطن الضعف الخارجية، ب) تعزيز دور الدوله فى مجال حماية الحدود البحرية والبرية، خاصة فى منطقة الأمازون، ج) التوسع فى الدور الدولى للبرازيل، كمثال الحصول على العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الدولى، مع التركيز على إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف، وتعزيز العلاقات مع الدول الرئيسية الأخرى، متجنبين الاتفاقات الفرعية، والعمل على الاستثمار بكثافة فى التكامل الإقليمى.

ننظر بمزيد من التفصيل، على الرغم من سطحية بعض الإجراءات والمبادئ التوجيهية الدولية لسياستنا الخارجية، مشيرين فى ذلك إلى الإشكالات الحالية والمستقبلية.

التعددية

خلال النصف الثانى من القرن الماضى، اتخذت السياسة الخارجية البرازيل اتجاهين رئيسيين، هما: «سياسة القطبية الثنائية» و»سياسة القطب الواحد»، كلاهما يؤدى إلى فرض قيود وإرباك على حد سواء لدولة فى حجم البرازيل.

فى السنوات الأخيرة، وخاصة خلال الأزمة العالمية فى عام 2008، تم استبدال سياسة القطب الواحد تدريجيا إلى التعددية القطبية. ولكن، بنفس النهج المتبع فى السياسات السابقة. القوى العظمى تتركز فى الصورة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

تلك القوى تستخدم السلطة فى ابطاء واعاقة عملية سير الإصلاحات وفرض الديمقراطية فى مؤسسات الدولة، فهى تنشىء مؤسسات وتعقد اتفاقيات لفرض هيمنتها الخاصة.

من هذا المنطلق نرى ان هناك شيئا من العقلانية بين إفراغ الجمعية العامة للأمم المتحدة، عدم الامتثال لضمانات معينة للقانون الدولى، توسيع نطاق عمل حلف الناتو، تركيز الصلاحيات فى مجلس الأمن، وواقع إضفاء الطابع المؤسسى لمجموعة العشرين.

خلال تطبيق سياسات « القطبية الثنائية»، « القطب الواحد» و»التعددية القطبية» حرصت البرازايل على اكتساب مساحة كبيرة والتوسع بين الدول لكى تليق تلك السياسات الخارجية لها بحجم ووزن الدولة البرازيلية كدوله تقع على مساحة 8.5 مليون متر مربع، ولها حدود مع 10 دول بمساحة تقرب من 15 ألف كيلومتر مربع، ولها 9 الاف كيلو متر على ساحل المحيط الأطلسى، وتعداد سكانها نحو 200 مليون نسمة، وتعتبر من أكبر الدول من حيث إجمالى الناتج

المحلى. وكل ذلك على عكس السياسات الخارجية لحكومة فرناندو أنريك كاردوزو، التى كانت تعمل على تخفيض مساحة السياسة الخارجية البرازيلية.

و من هذا المنطلق لنا ان نقول ان حكومة لولا استطاعت ان تعيد أحد التقاليد الدبلوماسية البرازيلية، وأكدت على: أ) التكامل الإقليمي، ب) الحوار مع الدول الكبرى، ج) التوسع فى التواجد وفى العلاقات، وخاصة العلاقات التجارية على مستوى العالم أجمع، د) الاصلاح فى الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات الأخرى فى منظومة بريتون وودز، ه) المطالبة بالحصول على مقعد دائم للبرازيل فى مجلس الأمن ، و) حماية المصالح الوطنية من خلال المؤسسات والمفاوضات المتعددة الأطراف (مثل منطقة التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالاهتمام من جانب حكومة لولا يمكن تلخيصه فى مفهوم «الجنوب–الجنوب».

الأزمة العالمية خلال عام 2008 أكدت نجاح هذه السياسة، حيث قامت تلك السياسات بتوسيع نطاق العمل الدولى، ويتضح هذا فى المساحة المكتسبة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما هو الحال فى مجموعة العشرين بعد مجموعة الثمانى. من المهم أن نفهم ونتعايش مع التجديدات المفروضة جراء الأزمات، مثل استبدال مجموعة الثمانية G8 بمجموعة العشريين G20، وطريقة تكوينها وسياساتها التشغيلية. وفى تلك الظروف، فإن الدور الذى تلعبه البرازيل، دون الحاجة لمقعد دائم فى مجلس الأمن، قد يفيد تدريجيا فى الحصول على اعتراف دولى للواقع والوضع الحالى للبرازيل.

فمن المهم أن يكون واضحا للعام أجمع أن السياسة الخارجية للبرازيل لا تقصد التغير، وإنما تدعوا إلى امكانية التعايش فى ظل

نظام دولى يتسم بعدم الاستقرار وبعدم التكافؤ وبمركزية السلطة.

ذلك التعايش قد يتم من خلال أ) الديمقراطية من خلال المؤسسات الدولية من جانب، ب) محاوله الحصول على صوت فعال للبرازيل، ثم من خلال البرازيل للمنطقة بأكملها فى جميع الأماكن الرسمية وغير الرسمية للسلطة من جانب آخر.

وبالنسبة للنقطة الثانية، وفى ظل النقاش حول موضوع عدم المساواة وتركيز السلطة، فإنها تسعى إلى التواجد داخل أماكن اتخاذ القرار، حتى لو كان له تأثيرات تتمثل فى تحمل المسئوليات.

هاتان النقطتان قد تتعارضان فى بعض الأحيان، لأن مصالح البرازيل لا تتطابق دائما مع المصالح الوطنية لحلفائها من الدول الاخرى الموجودة فى المنطقة.

السياسة الخارجية لحكومة لولا بها تناقضات ترجع فى الأصل إلى تكوينها من عدة طبقات، وقد اتضح ذلك خلال المشاركة فى المرحلة النهائية لجولة الدوحة، عندما تفاقمت الظروف، بما فى ذلك الرهان الذى قدمه المفاوضون البرازيليون، فعلى الرغم من كل الظروف حينذاك فقد بدا أنه لا يزال من الممكن إنقاذ الجولة. فمن الأفضل الوصول إلى اتفاق، ولو سيئا، أفضل من لا اتفاق.

تسبب ذلك الموقف فى خوف بداخل مجموعة العشرين، تجاه القضية التى شكلت فى أغسطس 2003، والجمع بين البلدان التى تمثل 26٪ من الصادرات الزراعية فى العالم، مثل جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا وتنزانيا وزيمبابوى، الصين، الفلبين، الهند واندونيسيا وباكستان وتايلاند والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكوبا والإكوادور وجواتيمالا والمكسيك وباراجواى وبيرو وأوروجواى

وفنزويلا. بالإضافة إلى الأزمة الدولية لعام 2008 والتى جعلت من اصلاح المؤسسات الدولية أمرا ملحا وشرعيا وعاجلا.

تمت مواجهة مشاكل انخفاض العمالة والإنتاج والدخل المحلى والتجارة الدولية فى أماكن كثيرة حول العالم، بداية بالولايات المتحدة وأوروبا. وعلى الجانب الآخر وعلى لسان متحدث مجموعة العشرين «ان الظروف الملائمة لانتعاش الطلب الخاص ليست متوافرة بشكل كبير «، مما يعنى أن الدين العام لا يزال الحل الامثل للحفاظ على مستويات أداء الاقتصاد، مما يعطى مجالا للتساؤلات عن الآثار المستقبلية لهذا العجز الكبير.

على الرغم من هذا فإن المنظمات الدولية، والنظام المالى والحكومات المركزية تؤجل أو تتجاهل الحاجة إلى اتخاذ تدابير هيكلية ضد أسباب الأزمة. والسبب فى هذا واضح: أنها حملة فعالة لمكافحة أسباب الأزمة ولضعف الآليات التى لها دور كبير بجانب قوى الهيمنة. وهذا هو ما يفسر بطء وتواضع التدابير من جانب تلك المنظمات منذ بداية الأزمة. فعلى سبيل المثال، تعهدات اجتماع مجموعة الـ20 والتى تمت فى بيتسبرج فى سبتمبر 2009، بخصوص حصص البنك الدولى وصندوق النقد الدولي.

بشكل عام، شاركت الدبلوماسية البرازيلية فى نشاطات ومناقشات تدور حول اجراءات لمكافحة الأزمات، ولإصلاح المؤسسات الدولية والعمل على النهوض بالمستوى الاقتصادى. تلك التدابير معروفة بالمحدودية والجزئية، بهدف تجنب انهيار عام، الأمر الذى سيكون له آثار كارثية على مستوى العالم أجمع. وأعربت البرازيل أيضا عن رأيها بشأن الحاجة إلى عملة دولية جديدة، وبنفس الطريقة كما فعلت الصين وغيرها من البلدان. بالطبع تغيير وضع الدولار يتطلب تذبذبا عميقا

فى توازن القوى العالمية، بالإضافة إلى التعقيدات التقنية، وهو الامر الذى لا يمكن تنفيذه على المدى القصير.

وضع تلك القضية قيد المناقشة يكشف فى طياته عن القلق ازاء تراجع هيمنة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى القلق المتزايد بشأن استدامة العجز فى القوة والسلطة، والتى تفاقمت بفعل ضخ نحو مليارات الدولارات لتفادى الإفلاس. بالإضافة إلى مناقشات حول بنية سياسية ومالية عالمية جديدة. عملت البرازيل على تطوير سياسة ذات ابعاد واسعة للتعاون بين الدول المحيطة من خلال ما يسمى دبلوماسية «الأبعاد المتغيرة»، وخاصة مع الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا (بريك وأبسا) فى محاولة منها لخلق علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية من خلال أيديولوجية تتيح وتسمح بالتعايش دون تبعية أو الاعتماد على الهيمنة المتدهورة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تم توقيع أبسا رسميا فى 2003 تحت اسم «منتدى الحوار» بين الهند والبرازيل وجنوب افريقيا. حيث كان من بين أهدافها: أ) احترام قواعد القانون الدولى، وتعزيز الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإعطاء الأولوية لممارسة الدبلوماسية كوسيله للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ب) إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، وزيادة كفاءة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابعين للأمم المتحدة، ج) التصدى للتهديدات الأمنية الجديدة من خلال فعاليات دولية ناشئة نتيجة تنسيق وشراكة بين المنظمات المعنية على أساس احترام سيادة الدول والقانون الدولي، د) التعاون يعطى دفعة قوية فى مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية، ومصادر الطاقة البديلة، والفضاء الخارجى، والطيران، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة والدفاع والنقل

والطيران المدنى والاتصالات والمعلومات، بما فى ذلك التكنولوجيات الرقمية، ه) التفاعل والعمل من خلال جدول الأعمال البيئى والتنفيذ الفعال للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى، مع الحفاظ على حقوق بلدان المنشأ على الموارد الوراثية الخاصة بها وحماية المعارف التقليدية المرتبطة، و) تحسين قواعد النظام التجارى للشركات متعددة الاطراف والجنسيات، من خلال نتائج إيجابية للمفاوضات التجارية الجارية والحث على جولات خاصة لتوضيح السياسات والممارسات التى تؤدى إلى التشوهات التجارية، ز) صياغة مبادرات جديدة لتحرير التجارة ، ح) تطوير الهيكل المالى الدولى فى التنمية وزيادة كفاءتها لمواجهة الأزمات المالية الوطنية والإقليمية.

وبما ان البريكس ليست مجموعة رسمية حتى تلك اللحظة، وإن كان فى يونيو 2009 قد تم بالفعل عقد اجتماع بين رؤساء هذه الدول الأربع الكبرى: البرازيل وروسيا والهند والصين. تقوم حكومة لولا بإجراء اتصالات سياسية وتجارية تهدف لزيادة حجم الاستثمارات فى منطقة أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى آسيا والشرق الأوسط، وأفريقيا، التى تعتبر واحدة من أولويات السياسة الخارجية البرازيلية. فى هذا الصدد، فقد قام الرئيس لولا بزيارة شخصية لأكثر من خمس عشرة دولة افريقية (ساو تومى وبرينسيبى، أنجولا وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا ومصر وليبيا والغابون والرأس الأخضر، الكاميرون، نيجيريا، غانا، غينيا بيساو، السنغال، الجزائر، بنين وبوتسوانا) مما ادى إلى اتساع التمثيل الدبلوماسى للبرازيل فى القارة الأفريقية، وايضا للدول الأفريقية فى البرازيل. وعقدت قمتان شملت كلا من أمريكا الجنوبية وأفريقيا، وكان آخرها فى سبتمبر 2009.

و من صور الاندماج مع دول القارة الأفريقية، هى مجموعة البلدان

الناطقة بالبرتغالية، التى أنشئت فى عام 1996، والتى جمعت بين البرازيل والبرتغال وتيمور الشرقية وغينيا بيساو والرأس الأخضر وساو تومى وبرينسيبى وموزامبيق وأنجولا. والتى واجهت انتقادات كثيرة من جانب المعارضة لكن لا فائدة منها، ولكن نرى ان جهود تلك الاطراف قد ساهمت فى توسيع الحركة التجارية الدولية فى البرازيل. فى الاتجاه نفسه، قامت البرازيل بالعمل على السير فى اتجاه المنظمات الدولية المختلفة، وشاركت فى إنشاء مؤسسات وعلاقات جديدة. ومن أمثلة ذلك: أ) إنشاء مجموعة العشرين، فى اطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ب) المؤتمر الاول لروؤساء دوله أمريكا الجنوبية والدول العربية، ج) أبسا، والذى جمع بين البرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

استغلت الحكومة البرازيلية كل المناسبات لكى تخلق علاقات منسجمة مع جميع الدول من خلال مبادئ توجيهية تقليدية للدبلوماسية البرازيلية. فمن خلال التعددية والسلام استطاعت البرازيل بشكل صريح الحفاظ على توسيع نطاقها عالميا. أهمها معارضة قيام حرب الولايات المتحدة ضد العراق، والمواقف التى اتخذتها البرازيل فى الأمم المتحدة فى لجنة حقوق الإنسان، والحالات المثيرة للجدل مثل السودان، بما فى ذلك حق تطوير تكنولوجيا الدفاع والاستخدام السلمى للطاقة النووية، والموقف تجاه الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية، والمساهمة فى تسوية المنازعات بشكل سلمى بين إيران وكوريا الشمالية. فبشكل موضوعى، سياسات لولا الخارجية جعلت البرازيل تتنافس مع الولايات المتحدة، نتحدث عن منافسة هادئة، لأن المذهب الرسمى للبرازيل هو التعايش السلمى والاحترام (التعاون الصادق) و(الاختلاف الهادئ) مع الولايات المتحدة الأمريكية

(أ) أسبا

مؤتمر قمة دول أمريكا الجنوبية والدول العربية (أسبا) يعد آلية للتعاون وتنسيق السياسات فيما بين بلدان الجنوب / الجنوب فى المحافل المتعددة الأطراف. اقتراح إنشاء تلك الآلية جاء من قبل البرازيل فى عام 2003 بهدف تعزيز التقارب بين القادة السياسيين والمجتمع المدنى فى بلدان أمريكا الجنوبية والدول المنضمة لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى التشاور الدبلوماسى فى المجالات ذات الاهتمام المشترك.

المؤتمر الأول للقمة والذى عقد فى برازيليا يومى 10 و11 مايو 2005، قد حدد الأطار الرسمى للأسبا فى حضور رؤساء دول وحكومات أمريكا الجنوبية والدول العربية. عددهم 34 دولة منضمة، منها 12 دولة من أمريكا الجنوبية: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلى، كولومبيا، الإكوادور، غيانا، باراغواى، بيرو، سورينام، أوروغواى وفنزويلا، و22 دولة من أعضاء جامعة الدول العربية: السعودية، الجزائر، البحرين، قطر، جزر القمر، جيبوتى، مصر، الإمارات جزيرة العرب، اليمن، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، فلسطين، سوريا، الصومال، السودان وتونس. كما اعترف المؤتمر الأول أيضا بمنظمات التكامل فى المنطقتين ليكونوا أعضاء، متمثلين فى جامعة الدول العربية واتحاد دول أمريكا الجنوبية (أوناسور).

عقدت القمة الثانية للأسبا فى الدوحة، فى قطر، يوم 31 مارس 2009. قراراتها الرئيسية كانت تدور حول تعزيز هيكلة تلك الألية، وضمت وزراء الخارجية وكبار المسئولين، إلى جانب رؤساء الدول والحكومات، وتم الاتفاق على تنفيذ إجراءات التعاون بين بلدان

الجنوب/ الجنوب المتفق عليها فى كل مؤتمر للقمة على المستويات المختلفة ومسئوليات اللجان القطاعية التى أنشئت لتخدم المجالات التالية: علوم التكنولوجيا، والبيئة (من خلال لجنة فرعية لمكافحة التصحر) والثقافة والتعليم، الاقتصاد والتجارة. ومواضيع أخرى إجتماعية.

تم تعيين اثنين من المنسقين الإقليميين، لضمان استمرار آلية التعاون الدولى، بما فى ذلك إجراء وتنظيم مؤتمر قمة بين الأقاليم كل ثلاث سنوات، من خلال إجتماعات دورية منتظمة لوزراء الخارجية ولكبار الموظفين وذلك لوضع الخطط وتنظيم أجندة تنفيذ أنشطة اللجان القطاعية. على الجانب العربى، يتم التنسيق الإقليمى من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفى أمريكا الجنوبية، يتم التنسيق من خلال قرار للأغلبية الآراء فى بلدان المنطقة، هذا الدور يتم تنفيذه من جانب البرازيل وفى المستقبل سوف يتم تحويله إلى اتحاد دول أمريكا الجنوبية أوناسول.

المؤتمر الثالث للأسبا، عقد فى ليما ببيرو، فى الثانى من أكتوبر لعام 2012، وكان أول لقاء بين ممثلى المنطقتين بعد بداية «الربيع العربى». كشف هذا المؤتمر عن مدى درجة التوطيد والتواصل فى الأسبا. وكشف بدورة عن النهج المتبع بين المجتمعات المدنية فى المنطقتين. فى خلال منتدى الأعمال الثالث للأسبا والذى عقد على هامش مؤتمر القمة الثالث لرؤساء الدول والحكومات، قد اجتمع نحو 450 من رجال الأعمال، وهذا يبين مدى النمو الكبير لتلك الالية، مقارنة بمنتدى الأعمال الثانى الذى عقد فى الدوحة فى 2009، وحضره نحو 250 مشاركا فقط. من نتائج تلك اللقاءات إنشاء الغرف التجارية العربية / الأمريكية الجنوبية، والتى ازدهرت من خلال النمو الملحوظ فى التجارة بين

الإقليمين والتى قدرت بـ 101.7٪ فى الفترة 2005–2011، وأصبحت رسمية من خلال اجتماع بوينس آيرس فى الأرجنتين الذى عقد فى يوم 15 أبريل 2013. قد ساهمت الاجتماعات التى تمت بين وزراء الاقتصاد والمالية للأسبا فى تفعيل وتقارب وتسهيل وأيضا تنفيذ خطة عمل بشأن التعاون الاقتصادى والتجارى، والتى تمت الموافقة عليها من خلال القادة المجتمعين حينذاك.(الاجتماع الأول عقد فى كيتو فى 26 أبريل 2006 والثانى فى الرباط يوم 23–24 مايو 2007.

و الجدير بالذكر أيضا الانجازات التى تمت لتسهيل عملية التقارب بين الأقاليم، والتعاون الفنى وذلك للحد والتصدى لتأثير عمليات التصحر وتدهور التربة، بما فى ذلك إدارة الموارد المائية فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

تم أعطاء اهتمام خاص للتعاون الثقافى بين تلك الأقاليم، وذلك كخطوة فى طريق تعزيز التفاهم المتبادل بين المنطقتين، العربية وأمريكا الجنوبية. ففى أمريكا الجنوبية يتم التنسيق فى هذا الشأن من خلال الأنشطة الفعالة من قبل المكتبة والمركز الخاص بأبحاث بلدان أمريكا الجنوبية والدول العربية فى ساو باولو. من بين اجراءات التعاون، يمكننا تسليط الضوء أيضا على نشر نسخ ثنائية اللغة (البرتغالية و/ أو الإسبانية والعربية) من الأعمال الأدبية العظيمة، وتقديم دورات اللغة والخط العربى فى البرازيل والأرجنتين وستشمل تلك الاجراءات باقى دول الجنوب الأخرى فى وقت قريب، بما فى ذلك الاهتمام بتنظيم المهرجانات السينمائية. فمنذ عام 2010، وبشكل سنوى وبالأخص فى شهر مارس، تقوم المكتبة والمركز الخاص بأبحاث بلدان أمريكا الجنوبية والدول العربية بعقد مهرجان أمريكا الجنوبية للثقافة العربية، الذى هو بمثابة الحدث الذى يشمل الأحداث الفنية والثقافية المختلفة،

ويتم تنفيذه فى عدة مدن أمريكا الجنوبية فى آن واحد.

وتم عقد القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات الأسبا فى شهر نوفمبر 2015 فى الرياض، بالمملكة العربية السعودية.

obeikan.com

(ب) أسا

تعمل البرازيل منذ فترة على توسيع وتعميق علاقاتها بدول القارة الافريقية، من خلال فتح قنوات جديدة للحوار السياسى، وضم شركاء تجاريين جدد، والتوسع فى مشاريع التعاون. تعد قمة أمريكا الجنوبية –أفريقيا واحدة من المبادرات التى تعكس مدى التقارب من جانب البرازيل للقارة الافريقية. ذلك التقارب الذى هو بمثابة ألية التعاون بين قادة دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا، حيث تعتبر منصة متميزة لتوثيق العلاقات بين المنطقتين..

تمت مشاركة 66 دولة من القارتين، 12 دولة من أمريكا الجنوبية و54 من القارة الأفريقية، أى ما يعادل نحو ثلث عدد الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة، بإجمالى ناتج قومى يقدر بنحو 6 تريليونات دولار أمريكى فى عام 2011، وبمجموع سكان يقدر بـ 1.4 مليار نسمة.

المشاركة البرازيلية فى هذه القمة تعكس أولوية أمريكا الجنوبية إلى البرازيل، بالإضافة إلى الأهتمام المتزايد تجاة القارة الافريقية، والتى ينظر إليها بشكل متزايد كقارة صديقة. تساهم تلك الألية فى تعزيز هوية أمريكا الجنوبية، التى تقدم نفسها وتتحدث إلى العالم بطريقة متكامله. وعلاوة على ذلك، فقد شكل منتدى النقاش المبادرات التى تهدف إلى تنمية البلدان الأعضاء، من خلال التعاون بين المناطق التى لا تستند على المساعدات الخارجية، وإنما عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب وبين البلدان التى تتقاسم المشاكل والتحديات المشتركة.

من الناحية المؤسسية، يعتبر مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات بمثابة هيئة لصنع القرار، حيث تعقد اجتماعاتها كل سنتين أو ثلاث سنوات، على أن يسبق ذلك اجتماع لمجلس وزراء خارجية الدول

الأعضاء واجتماع لكبار المسئولين.

عقدت القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات أمريكا الجنوبية وأفريقيا فى أبوجا، ما بين 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2006، نتيجة لمبادرة مشتركة بين البرازيل ونيجيريا، تهدف لإنشاء منصة للحوار السياسى ولتعزيز التعاون بين المنطقتين، لما لهما من روابط تاريخية وثقافية وإنسانية عميقة.

تم اقرار أول هيكل للألية من قبل الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة أول ،وتم اعتبار أن البرازيل ونيجيريا هما المنسقان الإقليميان للقمة، بدعم من اتحاد دول أمريكا الجنوبية والاتحاد الأفريقى (أوناسول).

تم عقد مؤتمر القمة الثانى فى عام 2009 فى نويفا اسبارتا، فنزويلا، وتم طرح مقترحات طموحة للهيكل المؤسسى للآلية، تمثلت فى: إنشاء مقر للأمانة الدائمة فى فنزويلا، وإنشاء صندوق ائتمانى لتمويل أنشطة التعاون.

تم عقد القمة الثالثة لدول أمريكا الجنوبية وأفريقيا فى مالابو، غينيا الاستوائية، فى 23 فبراير 2013، احتوت اجندة المناقشات على ضرورة وضع استراتيجيات وآليات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى هامش القمة، نظمت البرازيل مائدة مستديرة، ضمت نحو 100 من ممثلى الحكومات والمؤسسات الدولية وجمعيات رجال الأعمال لتبادل الأفكار والخبرات والوصول إلى أفضل الممارسات، حيث تمت مناقشات حول قضايا البنية التحتية والنقل والطاقة. وفى النهاية، أوصى الممثلون بإنشاء مؤتمر لقمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا لشركات الاعمال ولغرف التجارة، من أجل تعزيز الاستثمار بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا من خلال مشاريع تجارية للشركات من الجانبين.

أبرزت عملية المتابعة لمؤتمر القمة الثالث على الحاجة الملحة لإعادة النظر فى الهيكل المؤسسى للآلية من أجل تحسين طرق العمل ورفع مستوى الكفاءة ليتماشى مع السيناريو الدولى الجديد. من أجل تسهيل هذه المهمة، والشروع فى العملية التحضيرية لمؤتمر القمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا الرابع الذى سينعقد فى مايو 2016 فى الإكوادور، استضافت البرازيل فى برازيليا فى يومى 26 و27 مارس 2015، ندوة للتأمل والتفكير وإعادة النظر فى قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا، بعنوان « التعاون من أجل السلام والتنمية المستدامة – قمة جديدة لسيناريو دولى جديد «.

التعاون بين بلدان الجنوب من خلال قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا تهدف لضمان النمو الاقتصادى فى كل من المنطقتين والذى سينتج تنمية مستدامة من خلال الاندماج الاجتماعى. لضمان تحقيق تلك الأهداف، أوصت الندوة بالنظر فى إعادة هيكلة القمة من خلال ثلاثة محاور: أ. التشاور السياسية الدبلوماسى فى المحافل المتعددة الأطراف، ب. التعاون بين بلدان الجنوب، ج. الاتصال عن طريق المقابلات الشخصية.

سوف تساهم تلك التوصيات فى المفاوضات الجارية ولقاءات مجلس كبار المسئولين والوزراء التى تهدف للتحضير لقمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا الرابعة، للتأكيد على انعقاد ناجح لمؤتمر القمة الرابع.

تم تصميم قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا كآلية لتسيير عملية التعاون المباشر والحوار السياسى بين المنطقتين. فى عام 2006، عندما تم اعداد القمة الاولى فى أبوجا، بدأت دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا ممن لهم روابط ثقافية وإنسانية تاريخية القيام بمنتديات خاصة لمناقشة القضايا الخاصة بالدولتين.

بعد اجتماع ما يقرب من 66 دولة من القارتين (12 من أمريكا

الجنوبية و54 من القارة الأفريقيه) هذا العدد الذى يمثل أكثر من ثلث عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، تعمل قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا كأداة لتقارب الجهود وللتغلب على المسافات بين تلك الدول، فهى بلدان تفصل بينها مسافات شاسعة من الناحية الجغرافية مثل دول أمريكا الجنوبية التى تقع على منحدر المحيط الهادئ وأيضا بلدان القرن الأفريقى، تلك الآلية تتيح إمكانات غير مسبوقة لإقامة شراكات جديدة تهدف إلى التنمية المستدامة، وتعميق التبادل التجارى والثقافى من خلال التحول الديمقراطى للمؤسسات الدولية.

المؤتمرات الدورية لرؤساء الدول والحكومات هى بمثابة هيئة لصنع القرار فى قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا. فقد تم عقد القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات فى أبوجا فى عام 2006. وأعقب ذلك اجتماعين آخرين لمؤتمر القمة – فى فنزويلا، فى عام 2009، وفى غينيا الاستوائية فى عام 2013. ومن المخطط ان تتم القمة الرابعة فى 2016 فى الاكوادور.

تم عقد ندوة لتقييم أعمال قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا فى برازيليا ما بين 26 – 27 مارس 2015، كخطوة للاستعدادات لمؤتمر القمة الرابع، والذى تم فيه الاحتفال بمرور 10 أعوام على بداية القمة. خلال الندوة تمت إعادة النظر ومناقشة التعاون من أجل السلام والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى القمة فى ثوبها الجديد لمواكبة السيناريو الدولى المتطور. الهدف من الندوة هو تقييم أعمال القمة وتجميع الخبرات ورسم اتجاهات جديدة فى ضوء الظروف الدولية الحالية. سيشارك فى الاجتماع ممثلون من جميع الدول الاعضاء، وكذلك اتحاد دول أمريكا الجنوبية (اوناسول)، والاتحاد الأفريقى، وكاله نيباد، والمؤسسات الترويجية الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

مثل مكتب تعاون بلدان الجنوب التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة تنمية الأنديز (CAF).

و عقد مائدة مستديرة لاجراء مناقشات خاصة بموضوعات التعاون فى مجال الأعمال والتصنيع، والعمل على انشاء قاعدة بيانات لخدمة تلك الأعمال فى المجتمعات المدنية للدول الاعضاء. مع الأخذ بعين الاعتبار النمو التجارى والاستثمارى. ورغم أن التجارة بين المنطقتين شهدت نموا كبيرا، والذى يقدر بنحو ٪171 بين عامى 2004 و2013، إلا ان نسبة أفريقيا لا تزال تمثل ٪3.5 تقريبا من التجارة الدولية فى أمريكا الجنوبية، فى حين ان حصتها فى التجارة مع بقية العالم هى فى نفس المستوى (نحو ٪3). هناك مصلحة متبادلة فى توسيع وتنويع التجارة بين الإقليمين، يتصدرها الان التجارة فى المنتجات الأولية.

Obeikan.com

(ج)سيلاك

فى ديسمبر 2008، قامت البرازيل بمبادرة لعقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى للتنمية والتعاون (كالك–CALC)، الذى عقد فى كوستا دو ساويبى، ولاية باهيا. وكان الهدف منه هو الدعوة إلى تعزيز التعاون بشكل يشمل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بأكملها.

كان الاجتماع الأول من نوعه. فلأول مرة يتم إجتماع دول المنطقة والبالغ عددها 33 دولة، بدون تدخل الدول المتقدمة كما فى آليات أخرى. كمجموعة ريو على سبيل المثال، والتى تم اقرارها فى عام 1980، والتى جمعت 24 دولة، وكانت كمنتدى إقليمى للتشاور السياسى، وكان لها دور مهم فى إحلال السلام والديمقراطية فى أمريكا الوسطى.

كانت هذه القمة مهمة لدولة مثل كوبا، والتى لم تشارك فى أى من الأليات القائمة فى المنطقة، لذلك كان من الضرورى قيام تلك القمة لإعادة الاندماج. بما فى ذلك معظم بلدان منطقة البحر الكاريبى التى لم تشارك بشكل مباشر فى مجموعة ريو. لذلك كان لتلك القمة (كالك–CALC) أهمية لكونها الفرصة الأولى لكل بلدان المنطقة لكى تتناقش معا فى التنمية والتكامل وفى إعادة إعداد أجندتها الخاصة، وفقا لمصالح مجتمعاتها.

فى فبراير 2010، استضافت المكسيك القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى للتنمية وللتعاون (كالك–CALC) وقمة مجموعة ريو معا. وفى هذا الحدث، تمت الموافقة على فكرة ضم مجموعة ريو ومجموعة رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى للتنمية وللتعاون (كالك–

CALC) فى إطار واحد، وسميت بـ مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى (سيلاك–CELAC). وتمت بالفعل القمة الاولى بعد الضم فى كراكاس فى ديسمبر 2011.

أخذت المجموعة الجديدة (سيلاك– وCELAC) على عاتقها اثنتين من المهام الجسام المهمة، باعتبارها وريثا لـ(كالك ـCALC) ولمجموعة ريو، وهما: التعاون من أجل التنمية، والتشاور السياسى.

خلال مسار التعاون قامت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى (سيلاك–CELAC) بالترويج لاجتماعات وزارية وإجتماعات على مستوى عال لمناقشة موضوعات هامة، مثل التعليم، والتنمية الاجتماعية، والثقافة، والنقل والبنية التحتية والطاقة. وفى عام 2013، كان للبرازيل الفرصة لاستضافة الاجتماع الأول لكبار المسئولين فى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى (سيلاك–CELAC) لمناقشة مواضيع حول الزراعة الأسرية، والذى تمت فيها مناقشات واسعة لأستراتيجيات التنمية الريفية، بهدف تعزيز الأمن الغذائى والتغذية والقضاء على الفقر فى المناطق الريفية. كما استضافت البلاد أيضا الاجتماع الاول لكبار المسئولين للعلم والتكنولوجيا فى CELAC، الوقت الذى تمت فيه مناقشات حول السياسات العامة المتعلقة بتدريب الموارد البشرية، والبنية التحتية، وخدمات الأبحاث والتطوير، والتكنولوجيا لدعم الابتكار فى مجال الأعمال.

المنظمة لديها خطة عمل ، تحدد أولويات التعاون من خلال 19 محورا:

الأمن الغذائى والتغذية، القضاء على الجوع والفقر، الزراعة الأسرية، التعليم، الثقافة، العلوم والتكنولوجيا، الابتكار، الإنتاج، التنمية الصناعية، البنية التحتية، التمويل، التعريفة الجمركية الخاصة لبلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبى، الطاقة، البيئة؛ جدول

أعمال التنمية ما بعد عام 2015، المساعدة الإنسانية الدولية، الهجرة، مشكله المخدرات العالمية، مكافحة الفساد والقضاء علية، التعاون، أليات التكامل الاقليمى ودون الإقليمى، والسياسة الدولية.

وفى مجال التشاور السياسى، أظهرت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى (سيلاك–CELAC) القدرة على إصدار بيانات بشأن القضايا ذات الصلة على جدول الأعمال الدولى والإقليمى، مثل قضية نزع السلاح النووى، قضية سوريا، قضية جزر فوكلاند والحصار الأمريكى لكوبا، وقضايا أخرى كثيرة. فقد استطاعت المجموعة ان تأخذ مكانا على الساحة الدولية من خلال الحوار والمشورة السياسية والتدخلات المشتركة فى اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت المجموعة أداة ذات قيمة فى مجالات الحوار بين أمريكا اللاتينية وبقية العالم. اليوم، المجموعة CELAC تعمل كآلية لتبادل المعلومات مع الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا والهند ودول مجلس التعاون الخليجى، وغيرها. فهى تسهم بشكل حقيقى فى عملية تشكيل الهوية الإقليمية.

فبشكل عام، يتم إجراء المشاورات السياسية، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتسمح بتبادل المعلومات حول القضايا ذات الاهتمام العالمى والتعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى والجهات القائمة ذات الصلة فى النظام الدولى.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى (سيلاك–Celac) تولت أيضا الحوار الإقليمى الخاص بآلية التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى والاتحاد الأوروبى (سيلاك–يو اى)، والتى تم أنشاؤها فى عام 1999. تضم هذه الألية عدة قضايا مثل العلوم، التكنولوجيا، الهجرة، الاستثمار، وقضية النوع، إلى جانب مشكلة المخدرات العالمية،

وقضايا أخرى. فمنذ عام 2012، تعتمد تلك الألية على الدعم المقدم من مؤسسة الاتحاد الأوروبى وأمريكا اللاتينية والكاريبى، ومقرها فى هامبورغ، تهدف إلى تحفيز التفكير فى الموضوعات التى تهم المنطقتين، وتدعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها، وتعزيز الحوار مع المجتمع المدنى والأوساط العلمية والقطاع الخاص.على الرغم من التنوع الكبير فى وجهات النظر، والذى يرجع إلى تواجد أكثر من 61 دولة، فإن الحوار بين المنطقتين لديه قاعدة صلبة من الدعم، بسبب وجود علاقات ثقافية وثيقة، بالإضافة إلى وجود تاريخ من المهاجرين من الطرفين، فضلا عن القيم المشتركة، مثل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى (سيلاك–Celac) تعمل من خلال الاجتماعات السياسية، والاجتماعات الوزارية المتخصصة ومجموعات العمل القطاعية. ويتم تحديد البلد الذى سيشغل رئاسة المجموعة، عن طريق التوزيع العادل بين المناطق الفرعية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى. حاليا، كوستاريكا كانت قائمة برئاسة المجموعة ومن بعدها الاكوادور فى عام 2015.

(ء) الميركوسور

تعتبر السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية المعرفة بميركوسور هى مبادرة التكامل الإقليمى الأكثر شمولا والتى تمت بالفعل فى أمريكا اللاتينية.

ميركوسور يشمل البرازيل والأرجنتين وباراغواى وأوروغواى، كأعضاء مؤسسين وأيضا فنزويلا التى استطاعت الانضمام إلى التكتل فى منتصف عام 2012. كل هذه الدول تمثل ما يقرب من 72 % من إجمالى مساحة أراضى أمريكا الجنوبية، أى 12.8 مليون كيلومتر مربع، والذى يمثل ثلاثة أضعاف مساحة الأتحاد الأوروبى ككل. وأيضا 70% من سكان أمريكا الجنوبية، أى نحو 275 مليون نسمة. ومن ناحية الناتج المحلى، فنرى أن 77% من إجمالى الناتج المحلى هو لأمريكا الجنوبية فى عام 2012، أى 3.18 مليار دولار من أجمالى 4.13 مليار دولار، وهذا وفقا لاحصائيات البنك الدولى.

فى شهر ديسمبر من عام 2012، كانت بداية عملية انضمام بوليفيا كجزء من تكتل ميركسور متزامنا مع التوقيع على البروتوكول الخاص بالأنضمام.

بالإضافة إلى الدول الأعضاء، هناك أيضا الدول المشتركة فى ميركوسور، مثل شيلى وبيرو وكولومبيا والإكوادور وغيانا وسورينام، التى استطاعت الحصول على هذا اللقب فى يوليو 2013، ونرى بذلك أن كل دول أمريكا الجنوبية مرتبطة بتكتل ميركوسور، إما فى شكل أعضاء أو عن طريق الشراكة.

بشكل عام، فإن الناتج المحلى المقدر بـ 3.32 مليار دولار يجعل من تكتل ميركوسور خامس أكبر اقتصاد على المستوى العالمى. فهو الملتقى

الرئيسى للاستثمارات الأجنبيه على مستوى العالم، فقد استقبل التكتل 47.6% من إجمالى التدفقات الأستثمارية المتجة لأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى والمكسيك (المصدر UNCTAD).

فقد استطاع التكتل بكل نجاح انشاء مساحة جاذبة ومتميزة للأستثمار من خلال عمليات الشراء والتحكم بالأسهم والشراكة من خلال شركات فى حدود الدول الأعضاء فى التكتل. وأيضا كان للتوسع فى الأجندة الاقتصادية لعملية التكامل الاقتصادى، فى العقد الماضى، مساهمة فى زيادة الاستثمارات المباشرة بين الدول الأعضاء بشكل كبير وملحوظ.

تأسس تكتل ميركوسور فى عام 1991 من خلال معاهدة أسونسيون، وقد تم الاحتفال بتنفيذ بروتوكول (أورو بريتو) فى عام 1994 فكان بمثابة اتفاق رئيسى لميركوسور، حيث أنه يحدد الهيكل التأسيسى للتكتل، فجاء يحدد ويضع الصلاحيات ونظام أتخاذ القرارات من خلال الهيئات الرئيسية بداخل ميركوسور. نتحدث عن بروتوكول أعطى شكل السلطة أو الشخصية القانونية الدولية لميركوسور، هو بروتوكول أورو بريتو.

ميركوسور يمكن أن يوصف بأنه اتحاد جمركى فى مرحلة التوحد والانضمام فى ظلال سوق مشتركة، وهذا مع ازالة العوائق التى تعترض حركة الانتاج، فضلاً عن تبنى سياسة التعريفة الجمركية المشتركة وأيضا تعريفة جمركية خارجية مشتركة للدول الأخرى خارج التكتل.

فى خلال عشرين عاما تقريبا ميركوسور أثبتت أنها حققت نجاحا كبيراً من الناحية التجارية والأقتصادية معاً. فتضاعفت التجارة البينية لأعضاء ميركوسور لأكثر من 10 أضعاف، فكانت تقدر بـ 5.1 مليار

دولار فى 1991 ثم أصبحت 58.2 مليار دولار فى 2012، فى حين أن التجارة العالمية زادت فقط بمعدل 5 أضعاف فى نفس الفترة. وأيضا نرى أن التبادل التجارى بين البرازيل وميركوسور زاد بمعدل 10 أضعاف تقريبا فى حين أن فى باقى دول العالم كان بمقدار 8 أضعاف فقط. ولا ننسى أن معدلات التجارة بين دول تكتل ميركوسور تحقق 15% من إجمالى التجارة العالمية، لذا قامت دول التكتل بخفض التعريفة الجمركية فيما بينهم.

للوهله الأولى قد يبدو أن المبادرة لها أهداف تجارية، ولكن ميركوسور أكثر من ذلك بكثير. فمنذ بدايتها وهى مستندة فى إنشائها إلى الاتجاهات السياسية بشكل استراتيجى وتعمل على تفعيل التكامل أيضاً، ويضاف إليهم الجانب التجارى ليشمل جوانب ومجالات أخرى كثيرة كلها ذات أهمية كبيرة.

بداية ميركوسور كانت من خلال عملية التقارب بين البرازيل والأرجنتين التى بدأت فى 1980 واكتسبت قوة بانتعاش عملية الديمقراطية فى كلتا الدولتين. منذ نشأتها أخذت رمزا للأمم التى تلتف حول المبادىء والديمقراطية والنمو الاقتصادى، فهى عناصر تساعد فى تحسين وضع التكتل مع مرور الوقت. اليوم، فى ميركوسور هناك دعم كامل للديمقراطية والكل يعمل على مفهوم أن النمو والتطور الاقتصادى يجب أن يكونا مصاحبين لتحسين ظروف معيشة السكان.

قضية عدم التماثل بين أعضاء ميركوسور تحظى باهتمام بالغ . لذلك جاءت فكرة انشاء صندوق التقارب الهيكلى لأعضاء ميركوسور FOCEM فى 2005، حيث كان يرمى إلى تمويل برنامج لتحسين البنية التحتية فى المنطقة، وزيادة القدرة التنافسية والتماسك الاجتماعى والتعزيز المؤسسى لعملية التكامل الإقليمى. يستند الصندوق منذ

2007 على عائد أكثر من 40 مشروعا، بقيمة اجمالية قدرها 1.4 مليار دولار والتى منها 1 مليار دولار تمويل من خلال موارد غير قابله للأسترداد من جانب الصندوق. وقد ساهم الصندوق فى مبادرات فى مجالات عدة، منها مثلا: الإسكان والنقل والمشاريع الصغيرة والأمن الحيوى والتدريب التكنولوجى والبنية التحتية الصحية، حيث كانت ومازالت تلك المشاريع وبشكل خاص تجاه الاقتصادات الأصغر حجما فى التكتل، بالإضافة إلى تمويل المشاريع التى تعود بالنفع على المدن والمجتمعات الناشئة فى المناطق النائية وعلى الحدود بين الدول، وبالأخص البرازيل.

ميركوسور لها دور رئيسى فى النشاط الصناعى للدول الأعضاء. ففى عام 2012 نسبة 92% من الصادرات البرازيلية لميركوسور كانت بضائع مصنعة ونصف مصنعة.

و من القطاعات الأكثر استفادة فى ميركوسور هو قطاع السيارات، حيث أن ميركوسور أتاحت الفرصة للتكامل أمام الطاقة الانتاجية للبرازيل والأرجنتين فى هذا المجال. فنرى أن البرازيل والأرجنتين معاً تمثلان ثالث أكبر سوق للسيارات فى العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك 47% من أجمالى انتاج السيارات فى الأرجنتين تم تصديره إلى البرازيل فى عام 2013. وبالتالى وجدت الارجنتين سوقا لمنتجاتها، حيث ان السوق البرازيلى كان المقصد لـ 85% من صادرات الأرجنتين من السيارات فى العام السابق. وايضا الصادرات البرازيلية من السيارات للأرجنتين مثلت نحو 16% من الانتاج البرازيلى للسيارات فى 2013، أى 80% من صادرات السيارات البرازيلية.

باختصار، ميركوسور لا تقتصر على البعد الاقتصادى والتجارى،

فإنها تنهج سياسة الاعتماد على المبادرات المشتركة التى تشمل البنية التحتية للاتصالات وتعلم علوم التكنولوجيا والزراعة الأسرية التى لا تضر بالبيئة، والتعاون عبر الحدود فى مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود وسياسات النوع والنسل الاجتماعى فى اتجاه التعزيز الكامل لحقوق الإنسان. وهذا ما يجعل السوق المشتركة لدول امريكا الجنوبية المسماة بميركوسور واحدامن أكبر مشاريع التكامل فى العالم.

obeikan.com

(هـ) البريكس

توسعت نشاطات تجمع البريكس لتشمل مجالين رئيسين، هما: أ) التنسيق مع دول المجموعة خلال الأجتماعات الدورية وأيضا مع المنظمات الدولية ب) أعداد أجندة أعمال للتعاون متعدد القطاعات بين دول تجمع البريكس.

فيما يتعلق بالتنسيق بين تجمع البريكس وبين المنظمات الدولية، فنرى أن ألية عمل البريكس تعطى أفضلية لمجال الإدارة الاقتصادية والمالية وأيضا مجال الإدارة السياسية. بالنسبة لمجال الإدارة الاقتصادية والمالية فإن أجندة أعمال البريكس تعطى الأولوية للعمل والتنسيق لهذا فى اطار مجموعة العشرين G20 بما فى ذلك صندوق النقد الدولى. أما بالنسبة للمجال السياسى فنرى أن سياسة البريكس تؤيد وتدعم قضية أصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة تعكس تحسين تمثيلهما أمام العالم. والهدف من ذلك هو اضفاء الطابع الديمقراطى للحكم الدولى العالمى. وعلى الجانب الآخر يقوم تجمع البريكس بمناقشات أعمق حول القضايا الرئيسية المطروحة على الساحة الدولية.

بعد مرور خمسة أعوام على قمة البريكس الأولى فى2009 نرى أن أنشطة البريكس توسعت بشكل كبير فى أكثر من 30 اتجاها لتشمل مجالات عدة، مثل الزراعة وعلوم التكنولوجيا والثقافة والفضاء الخارجى وخلايا التفكير وادراة الانترنت الآمن والضمان الاجتماعى والملكية الفكرية والصحة والسياحة وغيرها.

تبرز قضية المال والاقتصاد لتكون واحدا من الجوانب الواعدة لتجمع دول البريكس، ففى ظل التوقيع على اثنين من القرارات الهامة

فى مؤتمر القمة السادسة لدول البريكس المقامة فى مدينة فورتاليزا، فى يوليو 2014،المتمثلين فى تدشين بنك التنمية الجديد والذى سيقوم بتمويل مشاريع البنية التحتية وأيضا التنمية المستدامة لاعطاء قفزة للاقتصادات الناشئة ولتنمية البلدان النامية وعمل صندوق للاحتياطيات النقدية والذى سيسهم فى تقديم الدعم المتبادل لأعضاء البريكس فى حالة حدوث سيناريوهات التقلبات فى ميزان المدفوعات. رأس المال المكتتب لبنك التنمية الجديد كان يقدر بـ 50 مليار دولار فى حين أن قيمة رأس المال المصرح به 100 مليار دولار. وأيضا الموارد المخصصة لصندوق الاحتياطات النقدية، سيبلغ 100 مليار دولار.

التنسيق السياسى بين دول تجمع البريكس يتم بسهولة وبدون مواجهات بين دول المجموعة، وسيستمر على هذا النهج. فتجمع البريكس هو تكتل منفتح على العالم ويهدف إلى التعاون والتفاعل البناء مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، وكل ذلك لمعالجة القضايا الدولية الراهنة.

الخلفية التاريخية لمجموعة البريكس

بدأ التنسيق بين البرازيل وروسيا والهند والصين بصورة غير رسمية عام 2006 من خلال اجتماع اعمال على هامش افتتاح الجمعية العامة للامم المتحدة. وفى عام 2007 تولت دولة البرازيل تنظيم اجتماع على هامش الجمعية العامة المنعقدة آنذاك والذى من خلاله اتضحت اهمية تنظيم لقاء خاص يضم وزراء خارجية مجموعة البريكس لتعميق الحوار بينهم ولم تكن دولة جنوب أفريفيا ضمن المجموعة فى ذلك الوقت.

منذ عقد أول اجتماع رسمى لوزراء خارجية البريكس فى 18 مايو 2008 فى مدينة يكاترينبورغ فى روسيا، أصبح مصطلح البريكس

يشكل كيانا سياسيا دبلوماسيا جديدا، ولم يعد مجرد تحديد لأربعة اقتصادات ناشئة.

منذ عام 2009، يجتمع رؤساء تجمع البريكس وحكومات دول المجموعة بشكل سنوى.و فى خلال الست سنوات الأخيرة تم عمل ستة مؤتمرات قمة للبريكس وتم تسجيل حضور جميع قادة الدول.

عقدت القمة الأولى فى مدينة يكاترينبورغ فى روسيا خلال يونيو 2009. القمة الثانية عقدت فى برازيليا فى البرازيل خلال أبريل 2010. القمة الثالثة عقدت فى سانيا فى الصين خلال أبريل 2011. القمة الرابعة عقدت فى نيودلهى فى الهند خلال مارس 2012. القمة الخامسة عقدت فى ديربان فى جنوب أفريقيا خلال مارس 2013 وأيضا عقدت القمة السادسة فى مدينة فورتاليزا فى البرازيل خلال يوليو 2014.

القمة الاولى لاتحاد البريكس قامت بدورها فى تفعيل بداية التعاون على مستوى الدول وحكومات المجموعة، وحينذاك لم تكن جنوب أفريقيا ضمن دول المجموعة . فقد تم عقد هذه القمة تحت تأثيرالأزمة التى بدأت فى عام 2008، وتركزت المناقشات حول قضايا اقتصادية ومالية، مع التركيز على إصلاح المؤسسات المالية الدولية وأيضا مناقشة دور مجموعة العشرين G–20 لانتعاش الاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى مناقشة القضايا السياسية مثل الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة. وأصدر المؤتمر وثيقة بعنوان «آفاق الحوار بين البرازيل وروسيا والهند والصين.»

القمة الثانية التى عقدت فى البرازيل، تلك القمة التى عمقت شكل التنسيق والتشاور السياسى بين أعضاء مجموعة البريكس، حيث أحدثت قفزة فى نمو العلاقات بين دول المجموعة بعضها البعض، وهذا

من خلال عدة مبادرات للتعاون بين بلدان التكتل على مدى عام 2010، منها اجتماع رؤساء المراكز الإحصائية والقيام بنشر عملين تم تنفيذهما من خلال إحصاءات تشاركية للدول الأعضاء معا، واجتماع وزراء البريكس للزراعة واجتماع رؤساء بنوك التنمية الجديدة، وأيضا قيام ندوة بخصوص خلايا التفكير، واجتماع النقابات، ومنتدى الأعمال والاجتماع الثانى لكبار الموظفين المسؤولين عن قضايا الأمن. وقامت برازيليا بالاعلان عن وثيقة تتبع التعاون بين البرازيل وروسيا والهند والصين.

نرى أن انضمام جنوب أفريقيا للتكتل قد عزز من موقف القمة الثالثة للبريكس. فأمام الأهمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا فى القارة الأفريقية، ودورها السياسى البناء على الساحة الدولية وتمثيلها الجغرافى الذى يضيف مساهمة هامة فى آلية البريكس، وبالإضافة إلى تعميق التعاون فى مختلف القطاعات القائمة، ففى قمة سانيا أطلقت مبادرات جديدة فى عدة مجالات مثل الصحة والعلوم والتكنولوجيا، وأيضا تم عقد لقاء لوزراء تجارة البريكس لمناقشة سير جولة الدوحة للتنمية، فقد أكدت جميع دول المجموعة ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، مع إدراج موضوع توسيع تكوين مجلس الأمن لأول مرة، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والمالية، وقضايا إدانة الإرهاب وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمى للطاقة النووية وأهمية الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والقضاء على الجوع والفقر. وتمت الموافقة على ما ورد فى هذا البيان، مع المبادئ التوجيهية التى ترمى إلى تعميق مجالات جديدة للتعاون القائم واستكشاف مجالات جديدة. بالإضافة إلى اجتماعات وزارية أخرى، وإضفاء الطابع المؤسسى على خطة عمل اجتماع وزراء الخارجية فى المناقشة العامة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إلى جانب القيام بالفعاليات التقليدية للبريكس فى المحافل الدولية وبين دول التجمع، والتى ساهمت بدورها فى توطيد وتعميق الركنين الأساسيين لآليات البريكس، فقد أطلقت القمة الرابعة أساسيات الركن الثالث لأليات عمل البريكس وهو المتمثل فى التعاون المالى مع الدول الأخرى من خلال تدشين بنك البريكس بحيث يدار من خلال الدول الخمس الأعضاء والتى تهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة فى دول البريكس، وكذلك فى غيرها من البلدان الناشئة والنامية. البيان الختامى للقمة الرابعه شمل قرر أعداد فريق لعمل دراسات جدوى للمبادرات المطروحة. بالإضافة إلى ذلك،تم التوقيع خلال القمة على، اتفاقين بين بنوك تنمية البريكس، من أجل تسهيل منح القروض بالعملات المحلية.

عقدت القمة الخامسة تحت شعار (البريكس وأفريقيا: الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع). الاجتماع الذى عقد فى ديربان كان بمثابة نهاية الدورة الأولى لقمة تجمع البريكس، حيث أستضافت كل بلد اجتماع لرؤساء الدول أو لرؤساء الحكومات. وكانت أهم نتائج الاجتماع هى مفاوضات لانشاء صندوق للاحتياطيات النقدية، برأسمال مبدئى قدره 100 مليار دولار كما ورد فى بيان القمة الختامى فى الفقرة رقم 10.

جاءت الموافقة على تقرير دراسة الجدوى ومشروع أنشاء بنك التنمية للبلدان بريكس وتم أخذ القرار تجاه مواصلة الترتيبات لانطلاق الكيان الجديد، فى الفقرة رقم 9، وأيضا توقيع اتفاقين بين بنوك التنمية لبلدان مجموعة البريكس(الفقرة رقم 12)، واطلاق مجلس الأعمال من بلدان مجموعة البريكس، كما تم اطلاق مجلس «مفكرى البريكس» .

بعد ختام القمة، التقى ممثلى دول البريكس مع القادة الأفارقة فى

حفل أقيم تحت شعار «إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا والتعاون بين دول البريكس وأفريقيا من خلال البنية التحتية «.

عقد مؤتمر القمة السادس فى فورتاليزا، خلال شهر يوليو 2014، تحت شعار «النمو الشامل والحلول المستدامة». أعطى هذا المؤتمر صافرة الانطلاق لبداية الدورة الثانية للأجتماعات بين دول البريكس. فى وقت سابق كانت قد تمت لقاءات جرت فى مارس فى مدينة ريو دى جانيرو مع مؤسسات الفكر والرأى والمنتدى الأكاديمى لدول مجموعة البريكس.

فى فورتاليزا، تم توقيع الاتفاقات التأسيسية لانشاء بنك التنمية الجديد (كما ورد فى البيان الختامى- الفقرتان 11 و12)، وأيضاً صندوق للاحتياطيات النقدية(فى الفقرة 13. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد مذكرة تفاهم للتعاون الفنى بين وكلاء التصنيف الائتمانى ووكلاء الضمان لصادرات دول مجموعة البريكس، فضلا عن اتفاق بين بنوك التنمية الوطنية للدول مجموعة البريكس للتعاون فى مجال الابتكار والأبداع.

obeikan.com

(و) أبسا

فى شهر يناير 2003 اقترح رئيس جنوب أفريقيا (تابو أمبيكي) خلق تحالف مع البرازيل والهند لتعزيز حضورهم فى المسرح الدولى وتقوية التعاون بينهم، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح غداة الاجتماع الذى عقده رؤساء الدول الثلاث على هامش مشاركتهم فى قمة مجموعة الثمانى التى عقدت فى فرنسا فى شهر يونيو عام 2003، وتم تشكيل المنتدى رسمياً فى الاجتماع الثلاثى لوزراء الخارجية الذى عقد فى العاصمة البرازيلية(برازيليا) فى شهر سبتمبرعام 2003، وعقدت أول قمة رئاسية لدول المنتدى فى عاصمة البرازيل فى شهر سبتمبر عام 2006.

وقد نص إعلان التأسيس – إعلان برازيليا –2003 أن المنتدى يهدف إلى تحقيق الآتى :

تقوية الجهود المشتركة (خاصة بين الهند والبرازيل) فى عملية إصلاح الأمم المتحدة وبشكل خاص مجلس الأمن الدولى.

اتخاذ موقف موحد أمام دول الشمال فى مفاوضات جوله الدوحة لتحرير التجارة خاصة فى الملف الزراعى.

تعزيز التعاون الثنائى والثلاثى فى مجالى (التجارة – الطاقة البديلة).

ومن الواضح أن الدول الثلاث من خلال الأهداف المذكورة، تسعى نحو تحقيق رغبتها المشتركة فى:

الانخراط – وليس التغيير – بفعالية فى النظام العالمى السياسى والاقتصادى والتجارى ولعب دورا على الساحة الدولية – فى ظل

القواعد والنظم القائمة للنظام الدولى – بما يسهم فى خلق عالم أكثر توازنا ومتعدد الأقطاب .

قيادة دول الجنوب وخاصة الأقل نمواَ، فى منظمتى الأمم المتحدة والتجارة العالمية.

ومن العوامل التى تساعد دول المنتدى فى تحقيق أهدافها :–

قوتها الإقليمية المعززة بالإمكانيات البشرية والطبيعية.

الاستقرار السياسى الذى تتمتع به هذه الدول، بما يسمح لها بإتباع سياسات خارجية استراتيجية على المستوى الإقليمى والدولى.

المصلحة المشتركة فى عملية توسيع مجلس الأمن الدولى،(الطموح الهندى والبرازيلى فى تولى مقعد دائم بالمجلس)، وفى المفاوضات المتعلقة بالملف الزراعى فى منظمة التجارة، حيث أن الزراعة تشكل جزءا مهما فى اقتصاديات الدول الثلاث.

الرغبة المشتركة فى قيادة، أو على الأقل لعب دور محورى، فى منطقة الجنوب.

سهوله تنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الدول الثلاث سواء على المستوى الثنائى أو الثلاثى.

العوامل التى تحد من تحقيق المنتدى لأهدافه :

الدول الثلاث تعانى فى الداخل من مشاكل الفقر والبطالة (خاصة الهند) ونقص الأمن العام (خاصة البرازيل) ومرض نقص المناعة الإيدز(خاصة جنوب أفريقيا)

عدم الاعتراف الكامل بدورها الإقليمى من قبل جيرانها الإقليميين علاوة على وجود منافسين لها فى أقاليمها، فمثلاَ الأرجنتين والمكسيك

ترفضان تولى البرازيل مقعدا دائما فى مجلس الأمن، وفنزويلا تنافس البرازيل فى زعامة أمريكا الجنوبية، وفى قارة آسيا ونتيجة للتحالفات الخارجية فأن الهند تواجه رفض كل من الصين وباكستان لتولى مقعد دائم بمجلس الأمن الدولى ناهيك عن الاعتراف بزعامة إقليمية.

المنتدى ليس تجمع اتحاد اقتصاديا – نقدى كالاتحاد الأوروبى أو حلفا عسكريا كحلف الأطلسى أو منتدى اقتصاديا بأمانة عامة كمنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادئ (إيبك).

المنتدى يعتبر نموذجاَ جديداَ فى التعاون والعمل الجماعى المتعدد الأطراف لدول الجنوب على الساحة الدولية، يختلف كلياَ عن التجمعات الكبرى لدول الجنوب مثل حركة دول عدم الانحياز ومجموعة الـ77 + الصين، وفيما يلى نورد بإيجاز سير عملية التعاون بين دول المنتدى، ودور كل دوله فى منظمة الأمم المتحدة ودور البرازيل والهند فى محيطهما الإقليمى.

دول المنتدى قادرة « فعلاَ إذا ما وحدت جهودها «بفضل ما تمتلكه من إمكانيات بشرية وطبيعية وسرعة وتيرة نموها الاقتصادى والتقدم النسبى فى مجالات الصناعة والتكنولوجيا، على أن تلعب دوراَ هاماَ فى شئون السلم والأمن والحركة التجارية على المستوى الدولى، بنفس القدر الذى تقوم به كل واحدة منها على مستواها الإقليمى، وذلك على الرغم من عدم عضويتها الدائمة فى مجلس الأمن الدولى وفى مجموعة الثمانى.

مختصر سير عملية التعاون بين دول المنتدى

خلال الفترة من 2003 إلى 2011 قامت دول المنتدى بتوقيع اتفاقيات ثلاثية للتعاون المشترك، وقد حققت تقدماَ ملحوظاَ فى ارتفاع

نسبة التبادل التجارى فيما بينها،غير أن التعاون فى المجالات الأخرى مازال محدوداً جداً.

الاتفاقيات الموقعة وأهم مجالات التعاون

التعاون فى المجال التجارى

قامت دول المنتدى فى شهر مارس من عام 2005 بتأسيس (مجلس الأعمال)، والتوقيع على اتفاقية خطة عمل لتسهيل التبادل التجارى فى شهر سبتمبر 2006 والتى تعتبر خطوة هامة نحو تأسيس اتفاقية تجارة حرة فى المستقبل خاصة فى ظل وجود اتفاقية تسهيل التبادل لتجارى بين اتحاد دول جنوب أفريقيا ومجموعة الميركوسور.

كما تم الاتفاق فى قمة المنتدى عام 2010 على عقد إجتماعات دورية سنوية لوزراء التجارة لبحث تنفيذ إقتراحات عملية لزيادة حجم التبادل التجارى وفق الطموح المعلن بأن يصل إلى 25 مليار قبل حلول عام 2015.

التبادل التجارى: 2006 – 2011 .

فى عام 2003 بلغ التبادل التجارى 1.980 مليار دولار ليرتفع إلى 4.310 مليار دولار عام 2006 وليبلغ عام 2011 ما قيمته 22 مليار دولار، وفيما يلى جدول يبين ارتفاع حجم التبادل التجارى للفترة 2006 – 2011

التبادل التجارى عام 2006

الإجمالى = 4.310 مليار دولار أمريكى.

التبادل التجارى عام 2011

الإجمالى = 22.5 مليار دولار امريكى.

وتعمل دول إيبسا نحو التغلب على معوقات زيادة التبادل التجارى مثل التكلفة العالية للنقل ومحدودية وجود خطوط جوية مباشرة، وتشابه المحاصيل الزراعية وخاصة بين الهند وجنوب أفريقيا، وتحفظ البرازيل على فتح سوقها بالكامل أمام الصادرات الصناعية الخدمية للهند.

التعاون فى مجال الطاقة البديلة

تعتبر الدول الثلاث وخاصة الهند من أكبر المستهلكين للطاقة (النفط والغاز)، وتتطلب حركة النمو الاقتصادى المتزايدة لهذه الدول المزيد من استيراد النفط، ونظراً لارتفاع أسعاره عملت كل من الهند والبرازيل على ضخ إستثمارات ضخمة فى مجال التنقيب والإستكشاف، ومن جهة أخرى تعمل فى مسار البحث عن مصادر بديله لتقليل الاعتماد على النفط وقد تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية عام 2006 للتعاون وتبادل الخبرات فى مجال الطاقة البديلة(الوقود الحيوي)، وتمتلك الهند خبرة فى توليد الطاقة الشمسية والبرازيل توليد فى الطاقة الكهرومائية، كما أن الدول الثلاث تمتلك خبرة فى الطاقة النووية للأغراض السلمية بما يسمح مستقبلاً لهم بالنظر فى تحديد برامج للتعاون المشترك فى هذا المجال، كما تملك احتياطات من اليورانيوم القابل للاسترداد حيث تحتل جنوب افريقيا الترتيب الرابع عالميا والبرازيل السابع والهند الخامس عشر.

التعاون العسكرى

عقد وزراء الدفاع أول اجتماع لهم فى شهر فبراير عام 2004 فى مدينة (بريتوريا)، ووقعت البرازيل مع جنوب أفريقيا فى شهر أبريل 2007 عقدا بقيمة 140 مليون دولار لتطوير مشترك لصواريخ قصيرة المدى « ايه دارتر جو – جو» كما شكلت البرازيل مع الهند عام

2010 لجنة مشتركة لتعزيز التعاون فى المجال العسكرى، منذ عام 2008 تجرى كل عامين مناورات مشتركة للقوات البحرية تحت اسم « إيبسامار».

أهم الاتفاقيات الموقعة

اتفاقية التفاهم للتعاون فى مجال الزراعة. تعزيز الأمن الغذائى ومكافحة الجوع.

اتفاقية التفاهم للتعاون فى مجال الوقود الحيوى.

اتفاقية التعاون فى مجال النقل البحرى.

خطة عمل لتسهيل الحركة التجارية وتأسيس مجلس مشترك لرجال الأعمال.

اتفاقية التفاهم للتعاون فى مجال المعلوماتية .

الحضور الدولى

الأمم المتحدة : (حضور سياسى ودبلوماسى دولى)

شكلت كل من : الهند – البرازيل – ألمانيا – واليابان مجموعة الـ4 بغية توحيد جهودهم فى المطالبة بتوسيع مجلس الأمن الدولى والحصول على العضوية الدائمة بالمجلس، ويقابل هذا التحالف مجموعة « متحدون من أجل التوافق» والتى تضم: إيطاليا – باكستان – المكسيك – والأرجنتين والتى ترفض بالإضافة إلى المكسيك والصين وكولومبيا تطلعات دول مجموعة الأربع فى الحصول على المقعد الدائم بالمجلس.

وقد تم انتخاب البرازيل 10 مرات للعضوية غير الدائمة بالمجلس والهند 7 مرات وجنوب أفريقيا مرتين وذلك خلال

المساهمة فى ميزانية الأمم المتحدة وميزانية قوات حفظ السلام الدولية :

وتعتبر دول إيبسا من المساهمين فى الميزانية العامة للأمم المتحدة وأن يكن بنسب متفاوتة حيث تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الـ31 والأولى على المستوى الأفريقى والهند الـ27، بينما تحتل البرازيل المرتبة الـ14 والثانية على مستوى أمريكا اللاتينية بعد المكسيك.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كأكبر مساهم ومن تم تأتى كل من : اليابان – ألمانيا – بريطانيا – فرنسا – إيطاليا.

المساهمة فى ميزانية الأمم المتحدة

وتعتبر مساهمة دول إيبسا ضعيفة فى ميزانية حفظ السلام حيث تساهم بالنسب التالية : البرازيل 0.322% – الهند 0.107 % – جنوب أفريقيا 0.077%.

وتحتل دول إيبسا مراتب متقدمة فى قائمة المساهمين فى عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث قوات الشرطة والجيش والخبراء والفنيين:

صندوق النقد الدولى – G8 – G20 (حضور اقتصادى وتجاري)

بتاريخ 05 نوفمبر 2010 وافق المجلس التنفيذى للصندوق على مقترح الإصلاح الذى وصفه مدير الصندوق بالتاريخى وبأكبر تحول لصالح الدول الناشئة والنامية ويأتى اعترافاً بدورها المتنامى فى الإقتصاد العالمى. ومن المنتظر أن يصبح الإتفاق نافذ المفعول قبل الاجتماعات السنوية للصندوق فى أكتوبر 2012. ويوضح الجدول التالى نسبة الأسهم المساهمة فى الصندوق الحالية والوضع وفقاً للاتفاق الجديد.

الوضع الحالى

الوضع وفقا لمقترح الاتفاق الجديد

دول إيبسا تشارك دوريا بالإضافة إلى الصين والمكسيك فى اجتماعات دول مجموعة الثمانية وذلك فى إطار ما يعرف بثمانية + خمسة حيث تتم مناقشة وتبادل الأفكار حول القضايا الدولية التى تتطلب تعزيز التفاهم والتعاون الدولى بين الاقتصادات الصناعية والاقتصادات الناشئة فى مجالات : تحرير التجارة الدولية ومكافحة الفقر خاصة فى أفريقيا ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأزمة الطاقة والتغيير المناخى.

كما تعتبر دول إيبسا أعضاء فى مجموعة العشرين المعنية بوضع خطط عمل لمواجعة تداعيات الأزمة المالية وإجراء إصلاحات هيكلية فى النظام المالى الدولى.

التنمية الدولية ومكافحة الفقر: (أهداف سياسية).

تعمل دول إيبسا ومن خلال « الصندوق المشترك لمكافحة الفقر» إلى المساهمة الدولية فى مساعدة دول العالم الثالث فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الجوع والفقر والبطالة وتحقيق الأمن الغذائى، وتسعى دول إيبسا من خلال تقديم هذه المساعدات إلى قيادة الجنوب وجعل نفسها المتحدث باسمه فى المنتديات الدولية، كما تهدف كل من البرازيل والهند إلى الحصول على دعم دول الجنوب فى مطلبهما بتولى مقعد دائم بمجلس الأمن الدولى، لذا نرى إهتمام الهند والبرازيل بأفريقيا بتوسيع الاستثمارات وزيادة التبادل التجارى وعقد منتديات التعاون دوريا والمعارض الاقتصادية والتجارية.

القمة الرئاسية القادمة

تعقد دول إيبسا اجتماعات دورية وزارية لقطاعات: الصحة – الزراعة – الدفاع – الخارجية – التجارة والاقتصاد – التعليم والتكنولوجيا والثقافة، كما تعقد اجتماعات قمم رئيسية تتم فيها مناقشة التعاون الثنائى وإتخاذ مواقف مشتركة إتجاه القضايا السياسية والاقتصادية الدولية، وقد عقدت القمة الخامسة فى جنوب أفريقيا شهر أكتوبر 2011 وعقدت القمة السادسة فى البرازيل عام 2013 .

obeikan.com

(ز) أوناسور

يعتبر التكامل الاقليمى من أولويات الدبلوماسية البرازيلية. فقد قامت البرازيل بتشجيع هذا المشروع ليس فقط لأنها على يقين تام بأهمية أدراج الدوله فى المنطقة وفى عالم يتجة بشكل متزايد إلى التعددية القطبية، ولكن أيضا لكونها أهدافا دستورية محددة لسياساتنا الخارجية. ففى المادة 4 والمكونة من فقرة واحدة، والتى تنص على أن «جمهورية البرازيل الاتحادية يجب أن تسعى للاندماج الاقتصادى وتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية لشعوب أمريكا اللاتينية، والعمل على تشكيل مجتمع يضم أمم أمريكا اللاتينية»

إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية يعد جزءا من عملية حديثة تهدف للتغلب على أنعدام الثقة التى كانت موجودة بين دول أمريكا الجنوبية منذ حركات الاستقلال التى حدثت فى القرن التاسع عشر. حيث ظلت العلاقات بين دول أمريكا الجنوبية والعالم الخارجى تتم من خلال نموذج «أرخبيل» حتى عام 2008، ذلك النموذج الذى فرض على الساحة تصرفات معزولة وغير متكاملة مع البلدان المتقدمة التى تقع خارج المنطقة. ولكن، عندما تم إنشاء إتحاد دول أمريكا الجنوبية، بدأت بلدان المنطقة تتقرب إلى المناطق الهيكلية للبحث عن الطاقة والبنية التحتية، من خلال التنسيق والمواقف السياسية. الأن إتحاد دول أمريكا الجنوبية يفضل العمل بنموذج «التنمية فى الداخل» فى أمريكا الجنوبية، مستكملين بذلك النموذج القديم «التنمية فى الخارج».

يهدف إتحاد دول أمريكا الجنوبية بناء فضاء للتكامل بين شعوب المنطقة، تزامنا مع مرحلة الاستقرار الديمقراطى والتقدم الاجتماعى التى تعيشها المنطقة حاليا، وقد تكون نتيجة طبيعية لسياسات التنسيق بين الدول. وقد أظهرت المنظمة أنه من الممكن تعزيز التكامل والوصول إلى التوافق، واحترام التعددية.

الهيكل المؤسسى

تتم هيكلة إتحاد دول أمريكا الجنوبية من قبل المجالس المكونة من رؤساء الدول، ووزراء الخارجية والمفوضين، من خلال أمانة عامة – والتى تمر بمرحله توطيد وتعزيز – حيث تقوم اثنا عشر من المجالس القطاعية بتناول القضايا التالية بشكل محدد:

الطاقة

الدفاع

الصحة

التنمية الاجتماعية

البنية التحتية

مشكله المخدرات العالمية

الاقتصاد والتمويل

الانتخابات

التعليم

الثقافة

العلم، التكنولوجيا والابتكار

أمن المواطن والعدالة وتنسيق الإجراءات ضد الجريمة المنظمة.

التزام اتحاد دول أمريكا الجنوبية تجاه تعزيز الديمقراطية

يلتزم اتحاد دول أمريكا الجنوبية بتعزيز العملية الديمقراطية، فقد حقق تقدما ملموسا تجاه التوترات الإقليمية – مثل الأزمة الانفصالية فى باندو (بوليفيا، 2008)، والأزمة بين كولومبيا وفنزويلا (2010)، ودعم النظام الدستورى والديمقراطية فى الإكوادور عندما انتفضت الشرطة الوطنية فى عام 2010، بالإضافة

obeikan.com

إلى وضع تدابير لتعزيز الثقة والأمن من قبل مجلس دفاع أمريكا الجنوبية.

للحد من أى أعمال قد تكون مناهضة للديمقراطية فى المنطقة، قرر رؤساء دول اتحاد دول أمريكا الجنوبية إدراج بند الديمقراطية فى التنظيم. والذى تم من خلال بروتوكول إضافى لمعاهدة التأسيس، وتم التوقيع عليها فى قمة جورج تاون (2010).

كما كان لإتحاد دول أمريكا الجنوبية دور وأداء مميز خلال الأزمة الناجمة للأطاحة برئيس باراغواى فرناندو لوغو فى يونيو 2012، والتى تمت دون أحترام الضمانات الديمقراطية وبدون محاكمة عادلة وحق فى الدفاع القانونى. حينذاك تم تعليق عضوية باراغواى من إتحاد دول أمريكا الجنوبية حتى أستعادة النظام الديمقراطى بشكل كامل فى البلاد، من خلال الرئيس المنتخب ديمقراطيا فى أغسطس 2013.

فى الشهور الاولى من عام 2014، وخلال أزمة الاحتجاجات فى فنزويلا، أثبت اتحاد دول أمريكا الجنوبية مرة أخرى وطنيتة وقدرتة على التصرف كعنصر لاستقرار الوضع السياسى فى البلاد، من خلال تحفيز عملية الحوار بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة فى البلاد .

البنية التحتية

لا يوجد تكامل إقليمى بدون تكامل فى البنية التحتية المادية، لا سبيل عن ذلك، للحد من الفوارق بين الشعوب ولزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات المنطقة. مجلس البنية التحتية والتخطيط لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (كوزيبلان- COSIPLAN)، هو منتدى القيادة الرئيسى لعملية دمج البنية التحتية المادية فى أمريكا الجنوبية، يهدف إلى تقديم الدعم السياسى رفيع المستوى لتنفيذ المشاريع. فقد عمل

المجلس (كوزيبلان) على إدراج مبادرة لتكامل البنية التحتية الإقليمية فى أمريكا الجنوبية (IIRSA) كما فى «المنتدى التقنى»، للاستفادة من المكتسبات المتراكمة نتيجة العمل الدءوب بين عامى 2000 و2010 فيما يتعلق بالتخطيط الإقليمى وتحديد أهم المشاريع لتكامل البنية التحتية الإقليمية. ومن بين النتائج التى تحققت بالفعل، إعداد خطة عمل استراتيجية لمدة عشر سنوات، بداية من عام 2012 وحتى عام 2022، والذى يتم فيها تحديد مجموعة من الإجراءات لكل هدف محدد.بالإضافة إلى عمل أجندة لتحديد الأولوية من المشاريع، تضم 31 مبادرة لها طابع استراتيجى ونتيجة قوية فى عملية التكامل المادى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، على النطاق الإقليمية، باستثمارات تقدر بأكثر من 16.7 مليار دولار أمريكى.

الموارد الطبيعية

تتم المناقشات فى اتحاد دول أمريكا الجنوبية لوضع استراتيجية لإستغلال الموارد الطبيعية، والتى هى واحدة من المزايا النسبية الرئيسية فى أمريكا الجنوبية. ففى قارة أمريكا الجنوبية يوجد أكبر احتياطى نفطى فى العالم، بالاضافة إلى ثلث الموارد المائية على كوكب الأرض. كما ان فى أمريكا الجنوبية يتركز ما يقرب من ٪40 من احتياطى العالم البيوجيني(علم الوراثة البيولوجية)، وثالث أكبر منتج للمحاصيل الرئيسية (القمح والذرة وفول الصويا والسكر والأرز). ومن المتوقع أنه بحلول عام 2050، ستكون أمريكا الجنوبية هى المسئولة عن ٪30 من الإنتاج الزراعى العالمى.